قدمنا تشريعاً متكاملاً لمجلس الأمة بهدف إصلاح الرياضة

وزير الشباب: ندرس سحب القضايا التي رفعناها ضد «الأولمبية الدولية» بناء على طلبها

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة

الشيخ سلمان الحمود يتحدث لوسائل الاعلام (تصوير صالح محمد)

عقدت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية اجتماعا أمس، لمناقشة إجراءات الهيئة العامة للرياضة بشان توصية مجلس الأمة لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي بدولة الكويت، بحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب الشيخ سلمان الحمود.

وقال الوزير الحمود عقب الاجتماع: «أبلغنا اللجنة بكل إجراءات إعداد قانون جديد للرياضة.. الحكومة بيت أمور أساسية في قضية الرياضة وهي إحترام الدستور وسيادة الكويت.. قدمنا تشريع متكامل لمجلس الأمة بهدف إصلاح الرياضة .. يجب رفع الإيقاف مؤقتاً كي تشارك الكويت في قرعة آسيا.. الحكومة بادرت بتقديم الدعم .. الحكومة تدرس طلب «الأولمبية الدولية» بسحب القضايا المرفوعة ضدها من قبل الكويت.. لا يمكن العودة لقانون 26/2012 لوجود عوائق تتعلق بإلغاء الإندية الشاملة».

ومن جانبه قال رئيس لجنة الشباب والرياضة النائب سعدون حماد ان اللجنة اجتمعت مع وزير الإعلام وزير الشباب وفريق وزارته واستمعنا منهم عن الإجراءات التي يقومون بها بشان رفع الإيقاف والمراسلات مع المنظمات الدولية

واوضح حماد ان هناك اجتماعا في 5 الجاري وسيتم طلب حضور مجموعة من المختصين في المجال الرياضي

وكشف ان وزير الشباب وعد بوصول المشروع الحكومي الخاص بالقانون الرياضي الي مجلس الامة غدا الاربعاء

من جانبه ، قال مقرر لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب احمد نبيل الفضل ان اللجنة لم توجد لرفع الإيقاف عن الرياضة ،مؤكدا" اتفقنا علي الا يعلوا صوت فوق صوت رفع الإيقاف"

واضاف :"استمعنا الي وجهة نظر الحكومة في الإجتماع اليوم" مشيرا الى ان "كتاب اللجنة الاولمبية الذي تضمن ثلاث مطالبات غير مجريات الامور داخل لجنة الشباب وخاصة فيما يتعلق بسحب القضايا واعادة الإتحادات والأندية "

واكد ان "تطور النظام الرياضي تم تاجيله الي ما بعد 11 الجاري فكل الجهور متصب حاليا علي رفع الإيقاف" ، كاشفا

ان "بعض الإعضاء تبرعوا بمحاولة حل الموضوع باطر ليست قانونية"

وبين الفضل انه "سيتم دعوة بعض المختصين في اجتماع اللجنة يوم 5 الجاري ومنهم يوسف البيدان وعبد الوهاب البناي وجاسم يعقوب وفيصل الجزاف وامين سر النادي العربي" مؤكدا ان "هذه الاسماء تعبر عن الشارع الرياضي بمختلف توجهاته وايضا يمكن دعوة د. محمد الفيلي للاستماع الي رايه خاصة وانه مطلع علي القوانين الدولية"

وقال :"اتمنى الا يكون هناك تعنت مع مجلس الامة ويتم رفع الإيقاف مؤقتا وان تتساوي بباقي الدول خاصة واننا اجبرنا الحكومة علي القيام بامور لم تكن تود القيام بها"

«الميزانيات» اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للخارجية للسنة المالية 2016/2015

عبدالصمد: 547 مليون دينار .. مصروفات البعثات الدبلوماسية

اجتماع لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد، أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الخارجية للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه.

واضاف عبدالصمد انه بعد مناقشة عامة مستفيضة للحساب الختامي وأخذ آراء الجهات الرقابية من (وزارة المالية – ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين) تبين للجنة أن الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2015 لا يعبر بشكل واقعي عن المصروفات التي تم صرفها خلال السنة المالية ، حيث تم تسجيل 52% من المصروفات أي ما يقارب 93 مليون دينار والبالغة 178 مليون دينار على انها صرفت فعلاً ولكن في الحقيقة بعض هذه الأعمال لم يتم تأديتها أصلا.

وتابع: بالإضافة الى أن الوزارة لم تقم بالرد على توصيات اللجنة المرسلة لها ، ولم يحضر ممثل من مكتب الوزير لاجتماع اللجنة رغم التاكيد على هذا الأمر.ولم تقم الوزارة بتفعيل إدارة التدقيق الداخلي لديها وضرورة إلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية (الوزير) لضمان حياديتها واستقلاليتها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء مما يعني استمرار الملاحظات والمخالفات المالية المسجلة من قبل الأجهزة الرقابية وبقاءها دون تصويب او تسويات لسنوات طويلة جدا.

واردف: أما فيما يتعلق بمصروفات البعثات الدبلوماسية ، فقد ارتفعت من 396 دينار إلى 547 مليون دينار دون تسوية محاسبية لها منذ عدة سنوات ، إضافة إلى عدم تمكن الجهات الرقابية من التحقق من صرف التعزيزات المالية للسفارات في الأغراض المخصصة لها وعدم تجاوزها.

وقال: وسبق أن أكدت اللجنة على أهمية تطوير اللوائح المنظمة لعمل السفارات وإحكام الرقابة المالية والإدارية عليها مع إعطائها المرونة اللازمة بما يتناسب مع طبيعة عملها.

ورغم تقدير اللجنة لطبيعة عمل الوزارة بسبب وجود البعثات الدبلوماسية في الخارج فقد أجمعت الجهات الرقابية التي حضرت الاجتماع إلى ضرورة معالجة الخلل في أنظمة الرقابة الداخلية والدورة المستندية المستمرة منذ عدة سنوات.وعليه فقد رفعت اللجنة اجتماعها لتقوم وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة المالية والأجهزة الرقابية لتصويب الحساب الختامي والاجتماع لاحقا بحضور وزيري الخارجية والمالية لبحث الحساب الختامي للوزارة من جديد.

لتنفيذ البرامج الواردة في الخطة الانمائية للدولة

العزب خاطب الوزراء لتزويد «شؤون الأمة» بأولويات وزاراتهم التشريعية

جانب من اجتماع لجنة الأولويات

■ ثامر الظفيري : الحكومة اعتذرت عن إرسال اولوياتها في الفترة الحالية حتى يتم تقديم برنامج عملها

■ مجلس الوزراء رسم في اجتماعه الاخير ملامح برنامج عمل الحكومة ولكن لم يتم تقديمه بشكل رسمي

بحثت لجنة الاولويات البرلمانية في اجتماعها أمس عددا من الاولويات التشريعية التي وصلتها من مختلف اللجان البرلمانية في مجلس الامة اضافة الى جدول اعمال جلسة المجلس المقبلة.

وقال رئيس اللجنة النائب ثامر الظفيري عقب الاجتماع ان عددا من اللجان البرلمانية قدمت اولوياتها التشريعية وهي لجنة حماية الاموال العامة ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد ولجنة الميزانيات والحساب الختامي مضيفا ان لجنتي (المالية) و(التعليمية) نبهتا انهما سيقدمان اولويات اخرى.

واوضح ان الاولويات التي قدمتها لجنة الميزانيات والحساب الختامي هي مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية (2016/2015) امالجنة حماية الاموال العامة فتتعلق اولوياتها بالاموال المستثمرة للهيئة العامة للاستثمار وعدد من الموضوعات المتعلقة بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وأضاف الظفيري ان لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد تقدمت باولوية واحدة وهي مشروع قانون الجامعات الحكومية "وهو قانون مهم جدا ويأتي في سلم الاولويات".

وذكر ان لجنة الشؤون المالية والاقتصادية قدمت ثلاثة اولويات الا وهي وثيقة الاصلاح الاقتصادي ومشروع قانون بشان الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروع بقانون بتعديل قانون احكام قانون حماية المنافسة.

واقاد ان الحكومة اعتذرت عن تقديم اولوياتها في الفترة الحالية حتى يتم تقديم برنامج عملها مبينا ان "مجلس الوزراء رسم في اجتماعه الاخير ملامح برنامج عمل الحكومة ولكن لم يتم تقديمه بشكل رسمي حتى اللحظة الى مجلس الامة". وبين الظفيري ان اللجنة ناقشت في اجتماعها ايضا جدول اعمال جلسة المجلس المقبلة واضافت بعض التعديلات الى الجدول على ان تناقش هذه التعديلات مع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في اجتماع مكتب المجلس.

وقال ان اللجنة حددت يوم 18 يناير موعدا لاجتماعها المقبل مضيفا ان اللجنة ستوجه دعوة للجانب الحكومي للحضور في هذا الاجتماع للتنسيق حول اولويات اللجان البرلمانية على ان توجه اللجنة دعوة اخرى للجان البرلمانية المؤقتة لتقديم اولوياتها من جانب آخر قال مدير إدارة العلاقات والاعلام بوزارة الدولة لشؤون مجلس الامة الناطق الرسمي باسم الوزارة مساعد الجمهور، ان الوزير قالح العزب خاطب الوزراء لتزويد وزارة شؤون الامة باولويات وزاراتهم التشريعية لتنفيذ برنامج عملها ومشروعاتها الواردة في الخطة الانمائية للدولة.

واضاف الجمهور في تصريح صحافي أمس ان هذه الخطوة من الوزير العزب تأتي لاستعجال انجاز تلك التشريعات الضرورية في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة.

وأوضح ان وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة تقوم بالتنسيق بين وزارات الدولة لتحديد الأولويات التشريعية للحكومة خلال الفصل التشريعي الـ 15 في ضوء المضامين السامية في النطق السامي والخطاب الأميري في افتتاح الفصل التشريعي الـ 15 والمتطلبات التشريعية للخطة الانمائية للدولة وبرنامج عمل الحكومة.

وذكر الجمهور ان الوزارة توالي مجلس الوزراء بتقارير دورية عن الموقف التشريعي للمتطلبات التشريعية لخطة التنمية لحث الوزارات المعنية على الانتهاء من مشروعات القوانين ذات الصلة وإحالتها إلى مجلس الأمة.

بحضور وزير الصحة ووكيلها وقياديها

«الصحية» حققت في ظروف وملابسات وفاة النائب السابق فلاح الصواغ

الصحة تواصل التحقيق في وفاة الصواغ

شرعت لجنة الشؤون الصحية البرلمانية خلال اجتماعها أمس بحضور وزيرالصحة د.جمال الحربي ووكيل وزارة الصحة د. خالد السهلاوي وقياديي الوزارة بالتحقيق في ظروف وملابسات وفاة النائب السابق المرحوم فلاح الصواغ، وقررت استكمال التحقيق مع جهات أخرى في اجتماعات مقبلة.

وذكر عضو اللجنة النائب د. حمود الخضير في تصريح إلى الصحافيين أن اللجنة استمعت إلى إفادة وزير الصحة د. جمال الحربي ووكيل الوزارة د. خالد السهلاوي ووكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية د. محمود العبد الهادي ومدير مركز المابطين لجراحة التجميل والحروق د.قديمة الكندري، منوها بالتعاون الذي ابداه الوزير الحربي وقياديو الوزارة مع اللجنة، فضلا عن تعاونهم في إحالة هذه القضية إلى النيابة العامة.

واضاف أن الوزير الحربي زود اللجنة بتفاصيل القضايا المرفوعة ضد الوزارة خلال الفترة من 1/1/2011 حتى 11/12/2016 والبالغ عددها 583 والتي كسبت الوزارة بعضها فيما خسرت البعض الآخر، مشيرا إلى أن اللجنة ستناقش هذه القضايا ولن يتم التصريح باي نتائج قبل الانتهاء من التحقيق وإحالة التقرير إلى مجلس الأمة، لا سيما أن اللجنة ستوجه الدعوة إلى جهات أخرى كما قد تطلب التمديد لعملها لحين الانتهاء من التحقيق والوصول إلى المعلومة بكل شفافية.

لن نقبل بعلاج فساد الحكومة من جيب المواطن

العدساني: يجب إلغاء كل الزيادات في تعرفة الكهرباء والماء

قال النائب رياض العدساني بانه عازم على التقدم باقتراح بقانون بصفة الإستعجال يقضي بالغاء جميع الزيادات التي اقرت على تعرفة الكهرباء والماء التي اقرتها الحكومة، مؤكداً على ان الزيادة حتى في حال عدم شمولها للسكن الخاص ستنعكس سلباً على المواطن.

وبين العدساني في تصريح صحفي ان زيادة تعرفة الكهرباء والماء التي اقرت مؤخراً بلغت في أحد القطاعات اكثر من 1200٪ والشركات التي طالتها هذه الزيادة ستتلافها من «جيوب المواطنين» وسيكون المواطن البسيط الأكثر تضرراً.

وشدد العدساني على انه كان اولى بالحكومة قبل الذهاب لزيادة تعرفة الكهرباء والماء، النظر في التقارير المؤلمة والتي تؤكد عدم وجود اي إنعكاس لتخفيف تكاليف صيانة الكهرباء حتى بدخول محطة الزور، داعياً إلى الحكومة الى تخفيض المصاريف قبل زيادة الكهرباء والماء.

ونوه العدساني إلى ان الحكومة تشتري الكهرباء من محطة الزور بقيمة 26 مليون دينار وفقا للعقد المبر وتحصل الدولة مقابل ذلك من المحطة 138 الف دينار قيمة إيجار ارض الدولة.

وانتقد العدساني الوثيقة الإقتصادية ضارباً مثالاً بتكاليف صيانة محطات الكهرباء في مختلف المواقع كمحطة الزور والشويخ والصبية والدوحة والشعيبة، لافتاً إلى ان تكلفة صيانة لكل ميغاواط بلغت في محطة الشويخ وحدها 93 الف دينار.

واكد العدساني على ان زيادة الكهرباء والماء على القطاع الصناعي والتجاري والزراعي سيتحملها المواطن وهي بطبيعة الحال ستنعكس على اسعار الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية نتيجة رفع التجار لأسعار سلعهم بعد هذه الزيادة.

ونوه العدساني إلى انه تقدم بقانون يلغي جميع الزيادات التي اقرت بشان تعرفة الكهرباء والماء، داعيا الحكومة إلى تقديم قانون منطقي بزيادة معقولة وليس بنسبة 1200٪.

واضاف العدساني «ان العجز الذي تتحدث عنه الحكومة بالموازنة هو نتيجة هدر الذي لم يتم معالجته من خلال تنويع موارد الدخل او تعزيز دور القطاع الخاص وانما من خلال المواطن مباشرة من خلال زيادات أسعار الكهرباء والماء والبنزين والتوجه لاقرار ضريبة القيمة المضافة، متسائلا وفي حال عدم سد العجز من خلال هذه الخطوات إلى اين ستتجه الحكومة وما هي خطوتها التالية؟.

وشدد العدساني على وجوب معالجة الحكومة للهدر الحاصل بالقطاع العام ففي وزارة الخارجية لوحدها ارتفعت تكاليف المصاريف والنقل من 369 مليون إلى 500 مليون وغيرها من الوزارات، مشيراً إلى ان ما وثقته تقارير البيت ان اغلبية الدعم الموجه للوقود والكهرباء تستهلكه الجهات الحكومية. وزاد العدساني البعض يروج ان استثناء السكن الخاص من رفع تعرفة الكهرباء والماء يحمي المواطن وهذا غير صحيح فاليوم سيكون المتضرر الأول بهذه الزيادة هو المواطن نظراً لضعف الرقابة من الجهات المختصة ووزارة التجارة، مؤكداً ان معالجة الوضع الإقتصادي لن يتم إلا من خلال كسر الإحتكار وتعزيز دور القطاع الخاص.